عزى نظيره الإثيوبي بضحايا تحطم الطائرة الإثيوبية

الغانم يترأس وفد الكويت في اجتماع اتحاد مجالس منظمة التعاون الإسلامي

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم على رأس وفد برلماني الى العاصمة المغربية الرباط أمس وذلك للمشاركة في أعمال اجتماعات الدورة ال14 لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وذلك خلال الفترة من 11 الى 14 مارس الجاري وكان في استقبال الغانم على ارض المطار نائب رئيس مجلس النواب المغربي رشيد العبدي وسفير الكويت لدى المغرب عبداللطيف اليحيا وعدد من أركان السفارة.

ومن المقرر ان يلقي الرئيس الغانم كلمة وفد الكويت أمام المؤتمر كما سيشارك الغانم والوفد المرافق له على هامش أعمال المؤتمر في الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية بهدف تنسيق المواقف تجاه الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر وتوحيد وجهات النظر بشأنها.

من جانب آخر يشارك وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اجتماعات اللجان الدائمة والفرعية للاتحاد وفي مقدمتها لجنة فلسطين الدائمة ولجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية ولجنة حقوق الإنسان والمرأة والدورة الثامنة لمؤتمر البرلمانيات النساء والاجتماع الثاني لجمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب محمد الدلال ومراقب مجلس الأمة النائب نايف المرداس العجمي وعضوي الشعبة البرلمانية النائبين علي الدقباسي والحميدي السبيعي والنائبين ناصر الدوسري وصفاء الهاشم وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيسة مجلس الاتحاد الإثيوبي كيريا إبراهيم وإلى رئيس مجلس النواب الإثيوبي عبدالله جيميدا ديجو عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا تحطم إحدى طائرات الركاب التابعة للخطوط الجوية الإثيوبية أثناء رحلتها من العاصمة أديس أبابا إلى العاصمة الكينية نيروبي.

مرزوق الغانم لدى وصوله الرباط

تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة

الصدى: يجب تحقيق المساواة بالرواتب بين الموظفين بحسب الدرجة الوظيفية

شدد مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2019، المحامي خالد الصدي على ضرورة المساواة في الكوادر الكويتية، مضيفا أن المساواة بالرواتب والعلاوات والبدلات وغيرها أمر في غاية الأهمية ليشعر الشباب الكويتي بالعدل فيما بينهم، فليس من المعقول أن يتخرج مواطنين ويتوظفا على نفس الدرجة الجامعية ويكون الفرق بين قطاعين حكوميين ضعف الراتب، مؤكدا إيمانه المطلق بدور الشباب الأساسي في بناء ورفعة الوطن،مقدما شكره وامتنانه لهذه الفئة التي شجعته ودفعته للترشح.

كما أكد بأنه سيطالب بحرية القضاء في حال وصوله لقبة عبد الله السالم ، منوها أن تنظيم القضاء ومخاصمته عادت مجددا لتطفو على السطح من خلال اللجنة التشريعية، التي أعلن رئيسها النائب خالد الشطي لوسائل صحافية ان اللجنة وجهت الدعوة إلى وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء والنائب العام أو من ينوب عنهم لحضور اجتماع تعقده اليوم 10-3-2019 لمناقشة مشروع الحكومة في شان تنظيم القضاء والمحال إلى مجلس الأمة في 2015، واقتراحات نيابية أخرى تخص مخاصمة القضاء، وقانون المرافعات المدنية والتجارية، وإنشاء مجلس لمخاصمة القضاء يرتبط بالديوان الأميري، مشيرا إلى أن اجتماع اليوم هو الأول للجنة الذي يناقش قوانين السلطة القضائية، مستبشرا الخير في تنفيذ هذا القرار.

وختم داعيا الناخبين إلى إعطاء صوتهم لمن يمثلهم وليس لمن يمثل عليهم، ومذكرا أن التصويت يعتبر ممارسة حقة للديمقراطية الحرة في الكويت متمنيا أن تبقى الكويت درة الخليج وتزدهر بفضل سواعد أبنائها المخلصين على حد تعبيره

خالد الصدي

خلال ندوته الرجالية الأولى بحضور حاشد

الحمد : الإصلاح السياسي هو بوابة التغيير الحقيقي للانتقال إلى دولة التطور والتنمية

احمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية المهندس احمد الحمد إن النائب في مجلس الامة لا يمثل اسرة او قبيلة او طائفة بل يمثل الامة بأسرها واضاف في ندوته الرجالية التي عقدها أمس الأحد في مقره الانتخابي في المنصورية تحت عنوان «الإصلاح... بوابة التنمية وحضرها حشد كثيف من أبناء الدائرة الثانية إننا نراهن على وعي الناخب الكويتي الذي يتجاوز الفئوية والطائفية ويختار الأصلح الذي يحمل قضاياه ويعيش همومه.

وحذر الحمد من حرب الإشاعات التي تزدهر أيام الانتخابات وأذكر الجميع بقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ....

وشدد الحمد على أن الوضع الذي وصلت إليه الكويت ليس هو الوضع الذي يجب أن تكون عليه ولا يشبهه بأي حال من الأحوال، مشيراً إلى أن الأداء السياسي على المستوى الحكومي والبرلماني ليس ضعيفا فقط، بل هو عاجز عن تلبية أدنى متطلبات واحتياجات المواطن الكويتي العادي والذي يجب أن يعيش في رفاهية تامة وراحة من ناحية الخدمات والمعيشة والتطور مثل أكثر الدول تطورا وليس أقل من ذلك. وأضاف الحمد بأن الكويت لديها «والحمد لله كل مقومات التطور من الموارد البشرية والقدرات والمواهب والملاءة المالية وغيرها... ولكن كل هذه الأمور تحتاج إلى حكومة قادرة تديرها ومجلس قادر يراقب ويتابع.... بعد أن يشرع!!!» وأكد الحمد بأن الإصلاح السياسي هو بوابة التغيير الحقيقي للانتقال إلى دولة التطور والتنمية والتخلص من الفساد وغيره من عوائق التطور مثل المحسوبيات والواسطات والمحاصصات وغيرها، لافتا إلى أن الإصلاح السياسي يمتد ليطال كل الجوانب الأخرى مثل ضرورة الإصلاح والمالي والإداري في الدولة.

وأشار الحمد إلى الخلل البنيوي في النظام السياسي الخاص بتشكيل الحكومة الكويتية حيث أن آلية تشكيل الحكومة خرجت عن إطارها الدستوري الواضح والذي يوضح وجوب اختيار عدد من الوزراء في التشكيل الحكومي من تشكيلة مجلس الأمة بما يحقق التجانس والانسجام بين السلطتين، مستشهدا بالمادة 56 من الدستور الكويتي والتي تنص على أن «يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعا عن ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة.»

وبين الحمد بأن التشكيلات الحكومية في الكويت بنيت وما زالت تبنى على أساس المحاصصات والترضيات والولاءات بعيداً عن الكفاءة والتكنوقراط والجدارة، مشيراً إلى أن هذه الآلية أوصلت الكويت إلى مرحلة توقف الإنجاز والتراجع على المستوى السياسي ممثلا بالصراع بين السلطتين أو الانقياد من قبل مجلس الأمة للحكومة، ومشددا على ضرورة تقديم مشاريع قوانين محددة ومدروسة خاصة بالتطوير الإداري والمالي في الدولة بما يتماشى مع خطة التنمية الكويتية ورؤية الكويت 2035، حيث أن التنمية المنشودة والمعلن عنها لن تتحقق كما يجب في ظل بعض العقليات الحالية والقوانين الحالية التي تفتقر إلى مقومات النهوض الاقتصادي الحديث والقائم على الانفتاح ومشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل وتقديم تشريعات جديدة لجذب الاستثمارات الخارجية وعلى رأسها رؤوس الأموال الكويتية العاملة في الخارج.

الكندري: تسلمت طلب استيضاح من وزير التجارة بشأن بعض محاور الاستجواب المقدم من الحجرف والسبيعي

أعلن رئيس مجلس الأمة الكويتي بالإنابة عيسى الكندري أمس تسلمه طلب استيضاح من وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان بشان عدد من محاور الاستجواب المقدم له من النائبين مبارك الحجرف والحميدي السبيعي.

وقال الكندري في تصريح للصحفيين في مجلس الأمة "تسلمت طلب استيضاح من وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بشان المحور الأول والثاني والخامس من الاستجواب المقدم له".

وأضاف أنه تعامل مع الطلب وفقا للائحة وأحاله إلى النائبين المستجوبين.

وكان النائبان السبيعي والحجرف تقدما إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم الثلاثاء الماضي بطلب استجواب موجه إلى الوزير الروضان بصفته من خمسة محاور.

ويتعلق المحور الأول وفق ما تقدم به النائبان ب"التعدي على القانون والمال العام وارتكاب التجاوزات الإدارية والمالية وانعدام الدور الرقابي في وزارة التجارة".

أما المحور الثاني فذكرا أنه يدور حول "الإخلال بحقوق الموظفين ومحاربة الكفاءات الوطنية وانتشار المحسوبية في جميع الهيئات التابعة لإشراف الوزير المستجوب".

ويعني المحور الثالث وفقا للنائبين ب "التجاوزات المالية والإدارية والتعدي على المال العام في الهيئة العامة للصناعة" فيما تناول المحور الرابع من الاستجواب "التجاوزات الإدارية والمالية في أعمال الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة".

وتطرق المحور الخامس وفق اعتبار النائبين إلى "إهدار المال العام بعدم استكمال الإجراءات الرقابية بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة وعدم التعاون مع الديوان وتضليله وإخفاء البيانات والمستندات اللازمة عنه وعدم تحصيل الديون المستحقة للدولة لدى الغير بما أضر بالمال العام مخالفة قواعد إعداد الميزانية والانحراف في التقديرات".

عيسى الكندري

«التشريعية» توافق على رفع الحصانة عن عسكر العنزي .. وترفض رفعها عن المويزري

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، خلال اجتماعها أمس بأغلبية أعضائها الحاضرين، على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب عسكر العنزي في القضية رقم (354-2017) جنح تيماء، ورفضت بإجماع الأعضاء طلب رفع الحصانة عن النائب شعيب المويزري في القضية رقم (260-2019) حصر نيابة الإعلام.

وقال مقرر اللجنة النائب خليل أبل، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت مشروع قانون وثلاثة اقتراحات بقوانين في شان تنظيم واستقلالية القضاء ومخاصمة القضاة وذلك بحضور ممثلين عن وزارة العدل والنيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء.

وأوضح أن اللجنة استمعت إلى ملاحظات الجهات التي حضرت الاجتماع، واستفسارات أعضاء اللجنة بشان المشروع الحكومي، كاشفا عن أن اللجنة ستبدأ خلال الاجتماعات المقبلة النظر في فحوى المشروع الحكومي والاقتراحات النيابية.وتوقع أن تستغرق مناقشة موضوع تنظيم القضاء اجتماعات عدة نظرًا لأهميته ولوجود آراء متعددة ومختلفة، حيث ترى الحكومة وكذلك السلطة القضائية الاكتفاء بالمشروع بقانون، كما تنتظر اللجنة ملاحظات السلطة القضائية مكتوبة بشان قانون تنظيم القضاء.

مشكلتنا الكبرى جعله المصدر الأوحد للميزانية

العتيبي: الكويت تتراجع في مؤشرات الفساد وما زالت تعتمد على النفط كمصدر أوحد

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية 2019 فهد محمد العتيبي إن النسبة التي حققتها الكويت في خطة إنجاز التنمية 4 في المائة في خطة التنمية لعام 2018-2019 من الاعتمادات المالية المخصصة للتنمية، معتبرا أن هذا دليل واضح على فشل الجهاز الحكومي ، مستنكرا عدم تنفيذ الخطط التنموية وخاصة في القطاع النفطي حيث استحوذ القطاع النفطي على 96.8 للاستثمارات المخصصة للدولة في حين بلغت نسبة الإنجاز في المشروعات النفطية بنهاية الربع الأول لخطة التنمية 0.01، في المائة، مشددا على ضرورة العمل لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري وسياحي فعليا وليس على الورق فقط، مضيفا أن تنشيط القطاع الخاص سيساعد في تنشيط موارد الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد.

واعتبر العتيبي تراجع الكويت في مؤشرات الفساد العالمية لتحتل المرتبة الثامنة عربيا وقبل الأخيرة خليجا وتراجعها 10 نقاط في مؤشرات الفساد لعام 2017 لتحتل المرتبة 85 عالميا أمر مخجل ومشين بحق الكويت، معلنا عن محاسبه الحكومه حال وصوله للمجلس

وأكد العتيبي على أهمية تشجيع الاستثمار في رؤوس الأموال الكويتية حتى لا تهرب هذه الأموال إلى خارج الوطن ويستفيد منها الآخرون، بينما نحن في أمس الحاجة لها، مضيفا أن تشجيع الاستثمار الصناعي والاستثمار بقطاع السياحة سيسهم في عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد خاصة وأن الكويت تستطيع الاستثمار في الجزر المتوفرة فيها على حد تعبيره.

فهد العتيبي

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

إعلان رقم ٢٠١٩/١٧
طرح الممارسة رقم ٢٠١٨/١٥/٢٠١٩
صيانة أجهزة سيرفرات (الخوادم المركزية) في بلدية الكويت

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم ٢٠١٨/١٥/٢٠١٩ صيانة أجهزة سيرفرات (الخوادم المركزية) في بلدية الكويت طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه شريطة أن يكون مقيد في سجل الموردين لدى البلدية والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط) - الدور الرابع وذلك مقابل (طوابع مالية - إيصال تحصيل نقدي) بقيمة ٧٥ د.ك (خمسة وسبعون دينارا فقط لا غير) غير قابلة للرد .

وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في الممارسة إيفاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية لفض مظاريف العطاءات المقدمة في الممارسة مع العلم بأنه في حال عدم الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أية مسئولية تجاه ذلك .

أن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية - مبنى الوزير - الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٣/٢٥م للاستفسار تليفون ٢٢٤٠١٠٤٤ وتسري العطاءات لمدة (٩٠) تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف المقدمة بها ، ولاتقل قيمة الكفالة الابتدائية عن ٢٪ (اثنان بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق (مصرفي) أو كفالة مصرفية (خطاب ضمان بنكي) لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء ، علما بأن هذه الممارسة غير قابلة للتجزئة .

مدير عام البلدية